

والجواب انما معاشر المترددين من الاستعارة لا تدعى وجوب العفو
 للمرتكبين للكبار وانما نقول ان عفو المرتكب لكبيره وان مات بلاثية
 جازية ومجرد العفو لا يوجب قطع عدم العقاب على ذنبه فضلا عن
 العلم بعدم العقاب من يكون تقريره على الذنب والمخالف للمعنى عليه كيد
 لا يوجب وبالجملة ان العفو اذا هو في الوعيد المقر ونحوه بالذنب في
 العفو من عقابته من التمهيد لترجيح جانب التوقوع او وقوع العقاب
 بالنسبة الى كل واحد من الذنبيين وكفى به انما كفى ترجيحنا الجانب
 او وقوعه بالنسبة الى كل واحد من اجزاء فتارة ترجيحنا من نسبة كفى
 الى فاعله في روى قال السيد الشرفي العلامة في العفو قال في شرح
 الواقف في نية حاصل الجواب يعني ان الوعيد عا ههنا واول كل واحد
 من الذنبيين بظاهرة الذي يقتضي ظن الوقوع به في حقه فيحصل
 لكل منهم الظن بكونه معايبا بذنبيه وذلك كافي في ترجيحنا قل عن
 استقراره على ذنبه بعدم التوبة عنه لا في روى غيره عن اقتراح
 واما قوهم العفو الناشئ من عدم وجوب العقاب فاجتهدنا في
 اليعارض ظن العقاب المقصود للذنب جازي فقد ظهر ان الله المدين للام
 له بانه لا يجازى به ولا يظن ذلك فالآقير ولا اعراض الله والاسم
 ويجوز العقاب على الصغيرة سواء اجتنب مرتكبها ام لا
 مرتكب الصغيرة الكبيرة مفعول اجتنابا ام لا واعلم ان جواز العقاب

على الصغيرة

على الصغيرة جواز قومي بمعنى عدم الجزم بالتوقوع وعدمه فانه المناس
 فيه بينا وبين المعتدلة لا جواز عقلي فانهم متفقون في ذلك على ما
 به الشارع لا يقول فيها سبوا ولا يجمع انه بمنع عقابا كالاتية عبد الحكيم
 لدخولها اي الصغيرة الواقع عليها العقاب تحت قوله تعالى ويفسر
 ما دون ذلك لمن يشاء وجه الاستدلال مع ان ظاهر الآية يدل على جواز
 العفو لا على جواز العقاب بوجوبه هو حصرا مفعول ما دون الكفر على
 من يشاء ويفهم من ذلك ان البعض من مرتكبي ما دون الكفر غير مغفور
 ومعافين ويجوز ان يكون حصية ذلك البعض صغيرة فيلزم جواز
 العقاب على الصغيرة به عندهم ولو لم يقل لا يعاقب صغيرة ولا كبيرة
 الا احصيتها عدما وانتبهاه بوجهه والاحصاء اي عد الصغائر والكبار
 وكما بينها انما يكون للسؤال والمجازاة بالتوب والعقاب يدل آخر الآية
 ولا يظن انك احد لا يعاقب بغير حرم فيكتب عليه المفعول او زيد في
 عقابه الظاهر عليه بجراد في قيس انه لو كان كذلك لكان العقاب مفعولا
 به الا ان يتكلف بل ان المرات انما يكون للسؤال والمجازاة ان شاء المجازاة
 وانا لانسلم ان الاحصاء للسؤال والمجازاة فليكن مجرد السؤال وقيل فليكن
 ليوم العقوبة حتى نعمة المغفرة في زمته فلا يفتي بتسليمه عصمه
 النظر الى غير ذلك من الآيات والاخبار والدلالة على جواز وقوع العقاب على
 الصغيرة ذهب بعض المعتدلة الى انه اي مرتكب الصغائر اذا اجتنب

جواز داره

لا يفتي بتسليمه
 لا يفتي بتسليمه
 لا يفتي بتسليمه